ان من تسميهم القوى الانعزالية بالغربـــاء هم عنصر أساسي لاستمرار الاقتصاد اللبناني في التقدم والتوسع في وتيرة نموه الحالية ، ويكفي للتدليل على ذلك ان نتذكر توقف قطاع البناء وبشكل شبـــه كامل بعد حوادث أيـــار ١٩٧٣ ورحيل العمـــال السوريين .

ان لبنان في اعتماده على العمال غير اللبنانيين يعيد بطريقة اخرى تجارب دول أخرى في هذا المجال وبالذات معظم الدول الاوروبية الغربية التي قيل في وصف اعتمادها على العمال الاجانب « لقد اعتمدت عليهم لدرجة ان رحيلهم سيكون مصيبة فيما لو حدث » و « العمال الاجانب هبة يقدمها الفقراء الى الاغنياء » * .

ان من تسميهم القوى الانعزاليـــة (بالغرباء) هم الركـــن الذي يقع على عـــاتقه الاقتصاد اللبنـــاني ، ومقابل اقل الاجـــور التي تدفع لهـــم يقومون بأكثر الاعمـــال شقاء وحاجة للجهد ، ذلك الجهد الذي يتحول الى زيادة في الناتج القومي والى فائض قيمة يصب في جيوب البرجوازية اللبنانية . وبالنهابة فان أي حديث عن الغرباء سوف يعني بالضرورة حديثا عن ازدهـــار لبنان واستمرار تقـــدم واستمرار حصول الفرد اللبناني على معدل الدخل المرتفع الذي يزيد حتى عن دخـــل الفرد في بعض الدول البترولية .

ان نمو الوضع الاقتصادي في لبنان قد ساهم في زيادة فرص العمل المتاحـــة أمام اللبنانيين ، ولم يعد للوظيفة الرسمية ذلك البريق الذي كان لها في الماضي . وان زيادة الفرص قد حررت الفرد اللبناني ، نسبيا ، من شبكة العلاقات والتوازنات الطائفية التي طالما تحكمت في المواطن اللبناني . واذا كانت الدولة الطائفية قد اعتبرت الانتماء الطائفي أساس التعيين ، فان الكفاءة الشخصية بشكل عام هي مفتاح الوظيفة فـــي القطاع الخاص ، لأن المؤسسة الخاصة تسعى للربح وهذا لا يؤمنه لها الا الموظف الكفؤ . وقد ترتب على هذا الوضع مزيد من تحرر الجيل الجديد من ربقـــة العلاقات الطائفية ، ومن سيطرة الزعامات الطائفية التي كانت تتحكم بمستقبل الكثيرين .

ان خير مثل على المنافسة القائمة بين وظائف القطاع الخاص ووظائف الدولـــة استقالة عدد كبير من خبراء مكتب الاحصاء اللبناني نتيجة لحصولهم على وظائف في القطاع الخاص بمرتبات هي ضعف ما تقدمه لهم وظيفتهم الرسمية .

دولة طائفية أم دولة برجوازية ؟

ان النظام الطائفي قد عجز عن بناء حتى الدولة البرجوازية القادرة على توفير بعض الخدمات التي يتطلبهـــا النمو الذي طرأ علـــى القطاع الاقتصادي وبعض المتطلبات البسيطة التي يحتاجها المواطن . فهنالك سيل الازمات المستمر ، وآخرها كان فضيحة المرافىء في بيروت وطرابلس والتي كانت قد هددت التجارة اللبنانية بالشلل وغيرها من الفضائح التي تعكس التناقض بين التصورات المختلفة لدور الدولة ، أهي (مزرعة) فردية تؤمن مصالح فلان أو فلان من الزعماء ، أم هي دولة لها وظيفة محددة ترتبط باطار طبقي محدد لا بد وان تواكب تطوره وتتطور معه . ولو اخذنا مثلا حادثة مرفأ بيروت لاتضح بما لا يقبل الشك تناقض المصالح بين اهل النظام انفسهم ، فالرشاوى التي تدفع والطريقة المتخلفة التي تسير بها أمور المرفأ تحقق مصالح بعض المتنفذين

---

* لمزيد من الاطلاع والتفاصيل راجع (**بحوث في الاقتصاد الاسرائيلي**) الصادر عن مركز الابحاث ، دور العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي ص ٧٣ — ٩٩ .